قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة المقدمة من اليابان للمساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين الغذاء والبالغ قيمتها ٤٠٠ مليون ين يابانى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المـادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على الكتاب المتبادل بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة المقدمة من اليابان للمساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين الغذاء والبالغ قيمتها ٤٠٠ مليون ين يابانى وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٧ فبراير سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

القاهرة فى ٢٤ نوفبر ١٩٧٩

سيدى

ـ أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى دارت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـ بغرض الاشتراك فى تنفيذ مشروع تحسين الغذاء والمشار إليه هنا فيما بعد بالمشروع الذى تقوم بتنفيذه حكومة جمهورية مصر العربية، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للقوانين والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ٤٠٠ مليون ين ياباني (المشار إليها هنا فيما بعد المنحة) .

٢ ـ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول هذه الترتيبات و٣١ مارس ١٩٨٠ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصـــة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات ينص عليها فيما بعد باعتبارها ضرورية لتنفيذ المشروع .

١ ـ سمك التونة والبونيتو المعلب .

٢ ـ الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى الفقرة (١) بعاليه أى موانى جمهورية مصر العربية .

٤ ـ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعينها عقودا باين اليابانى مع رعايا يابانيون لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يدرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفيذ الحكومة اليابانية المنحة باداء مدفوعات باين الياباني تغطى الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى يتم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند (٤) المشار إليها هنا العقود التى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبي والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها هنا بالبنك .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع بمصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم (أطراف فى العقود التى تم فحصها ، ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك أو الجهة التى تعينها .

٦ ـ (١) تتخذ حكومة مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ الفورى والافراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) اعفاء الرعايا اليابانيون من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(جـ) ضمان المحافظة على المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة واستعمالها استعمالا سليما فعالا فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتين فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات . وأنه ليشرفنى أن اقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة اتفاق بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول عند تلقى الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد العلم بالإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وانتى لانتهز هذه الفرصة لاجدد تأكيدى لكم بعظيم التقدير .

ميزركوردوا

سفير فوق العادة للحكومة اليابانية

لدى حكومة مصر العربية

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٧٩

سيدى

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تلقينا مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى تنص على مايلى :

ــ أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى دارت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة إقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ بغرض الاشتراك فى تنفيذ مشروع تحسين الغذاء والمشار إليه هنافيما بعد بالمشروع الذى تقوم بتنفيذه حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للقوانين والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ٤٠٠ مليون ين يابانى (المشار إليها هنا فيما بعد المنحة) .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول هذه الترتيبات و ٣١ مارس ١٩٨٠ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصـــة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات ينص عليها فيما بعد باعتبارها ضرورية لتنفيذ المشروع .

١ ــ سمك التونة والبونيتو المعلب .

٢ ــ الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى الفقرة (أ) بعاليه أى موانى جمهورية مصر العربية .

٤ ـ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعينها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيون لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الاشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يدرها أشخاص يابانيون).

٥ ـ (١) تنفيذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني تغطى الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى فحصها طبقا لما نص عليه فى البند(٤)المشار إليها هنا العقود التى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها هنا بالبنك .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة (١) بماليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع بمصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) ان الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة (١) بماليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك أو الجهة التى تعينها .

٦ ـ (١) تتخذ حكومة مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيون من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(جـ) ضمان المحافظة على المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة واستعمالها استعمالا سليما وفعالا فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتين فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات . وأنه ليشرفنى أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة اتفاق بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول عند تلقى الحكومة اليابانية اخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد اتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإنه ليشرفنى أن اعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة سوف ينظر إليهما على أنهما تشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية بإتمام الإجراءات المحلية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لاجدد تأكيدى لكم بعظيم التقدير ،

على جمال الناظر

وزير الدولة للتعاون الاقتصادى والتمويل الخارجى

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٧ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة المقدمة من اليابان للمساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين الغذاء والبالغ قيمتها ٤٠٠ مليون ين يابانى ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة المقدمة من اليابان للمساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين الغذاء والبالغ قيمتها ٤٠٠ مليون ين يابانى .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٢/٢٣ .

وزير الدولة للشئون الخارجية

دكتور / بطرس بطرس غالى

رقم الايداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ١٩٨٠ الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ٢٥٣٢٢ ـ ١٩٨٠-٢٧٩٠